التحديات الداخلية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2021)

د. هاني محمد أمبارك*

مقدمة:

لا شك أن التحديات التي يشهدها العالم اليوم ناجمة عن مجمل التحولات الإيديولوجية الجيوستراتيجية والاجتماعية المختلفة، في تأثيراتها الداخلية والخارجية اعتمادا على الموقع الجغرافي والانفتاح السياسي أو غيرها من المبررات الموضوعية التي تجعل من البلد المتأثر بعلاقات ذات خصوصية في القضايا الدولية أو ما يترتب عليه من مسؤوليات لا مفر من الدخول في ثناياها لاعتبارات تتمحور في الدور الذي يجب أن يقوم به في مجالات شتى لا سيما في المجال السياسي، وليبيا من بين البلدان الذي فرضت المعطيات البيئة الداخلية والخارجية منذ استقلالها عام (1951) إلى اليوم تحديات وتهديدات أثرت وتؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي الليبي مما فرض على صانع القرار ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات وتحليلها عند رسم السياسات وصياغتها سواء أكان ذلك على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، إن هذه التحديات هي المعوقات التي تقف دون تقدم الدولة الليبية تقنيا وعلميا وصناعيا وفي مقدمة هذه المعوقات الداخلية هي الفراغ السياسي والدستوري . وتبرز أهمية هذه دراسة في التحديات الداخلية وتحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة وهذا يضع ليبيا أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، وذلك أن مثل هذه الأوضاع ستطلب منها وعيا وإدراكا لها ولطبيعة مخاطرها ومن تم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية وبشكل أكثر تحديدا وإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثا ستساعد الباحثين والمختصين على فهم التحديات الداخلية المؤثرة على الأمن القومي الليبي.

* د. هاني محمد أمبارك، جامعة مصراته– ليبيا.

أهداف البحث:

تتوخى الدراسة جملة أهداف منها:

1. بيان مفهوم الأمن القومي بشكل عام وعلى ليبيا بشكل خاص في إيجاد التسويات والبدائل لمعالجة مشاكل الحدود البرية والبحرية الواسعة.
2. التعرف على أهمية الأمن القومي كونه عاملا مهما ورئيسيا في نجاح الاستقرار السياسي، ويساعد في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية وتهريب السلع المدعومة من الدولة.
3. دراسة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية وتحليلها المؤثرة في الأمن القومي الليبي.
4. تسليط الضوء على إدارة الدولة الليبية وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والحد من تأثيرها على الأمن القومي الليبي في ضوء تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها تحليل تأثير التحديات الداخلية التي أثرت في الأمن القومي في ضوء تزايد حجم تأثير التحديات على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني، إذ ارتبط ذلك بضعف الإمكانيات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة وحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي، مما ساهم ويساهم في زيادة الضغط على صانع القرار لمواجهة هذه التحديات

أسئلة البحث:

في ضوء ما تقدم، تطرح الدراسة الأسئلة التالية:

1. ما طبيعة التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن القومي الليبي بعد عام (2011)؟
2. ما السياسات التي اتبعتها وينبغي أن يتبعها النظام الليبي لمواجهة التحديات الداخلية؟
3. ما التحديات الداخلية التي تشكل تهديدا لعناصر ومرتكزات الأمن القومي الليبي؟
4. ما مدى تأثير الفراغ السياسي وتهاون مؤسسات الدولة في تناول قضايا الأمن القومي الليبي في مستوى صون السيادة والأمن القومي الليبي؟

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى الوزن النسبي لكل موضوع من مواضيع الدراسة، والمنهج التاريخي في إلقاء الضوء على الواقع الليبي، ماضيه وحاضره وانعكاساته على الأمن القومي للدولة الليبية.

المحور الأول: مفهوم الأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في علم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يعد اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميا داخل علم السياسة منفصلا عن علوم الإستراتيجية– تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني". ولعل أدق مفهوم " للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}[1]. ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي[2].

إن "الأمن" ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. وفي ذلك يرى "**باري بوزان**" (Barry Buzan) إنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ

1 سورة قريش، الآية رقم 3، 4.

2 زكريا حسين، **عن الأمن القومي**، بتاريخ 16 نوفمبر، نشرت علي موقع الخيمة،2002، تاريخ الدخول (2023/5/5م)، http://www.khayma.com/

بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. أصبحت التعريفات الحديثة للأمن القومي تنظر إلى الأمن بالمعنى الشامل ولا تقتصر على البعد الاستراتيجي العسكري، الأمن القومي يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع تهديدات الخارج لينعم الشعب بحياة مستقرة، ومن الصعب أن نجد تعريفا جامعا مانعا لمفهوم الأمن القومي وذلك ناتج عن طبيعة الموضوع أو إلى المتغيرات المتلاحقة التي دخلت وتدخل في مسألة الأمن القومي. ويعد الصحفي الأمريكي **(ولتر لمبان)** أول من وضع تعريفا محدد للأمن القومي عام 1943 حيث قال أن الدولة تكون آمنة عندما تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب إنها قادرة في حالة التحدي على حماية تلك المصالح بشن الحرب، **(هرولد براون)** وزير الدفاع الأمريكي في حكومة الرئيس الأسبق **(ليندون جونسون)** عرف الأمن القومي بأنه مقومات صياغة وحدة الأمة الطبيعية ووحدة أرضيها واحتفاظها بعلاقات اقتصادية جيدة مع جميع أنحاء العمل وفق شروط معقولة وحماية مقدرات مؤسسات الأمة من الخطر الخارجي.

يختلف مفهوم الأمن القومي من دولة إلى أخرى تبعا لقوة اقتصاد الدولة والتها الحربية وأهميتها السياسية والاستراتيجية، وغير ذلك من العوامل، لكن ما تعارفت عليه الدول هو أن حدود الأمن القومي للدولة تجسدها الحدود السياسية والطبيعية لتلك الدولة، وهذه الصيغة أفضل من الصيغة التي تحدد مجال أمن دولة ما[1]. وهناك تعريفات كثيرة للأمن منها أن الأمن هو الطمأنينة والهدوء على مواجهة الأحداث والطوارئ، وأن أمن الدول يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية والرفاهية الاجتماعية وأن الأمن هو القضاء على الجوع والحد من الفقر، والأمن هو حالة ذهنية ونفسية وعقلية **security is a state of mind.**

إن الأمن القومي هو المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة والمصالح الحيوية كحماية الإقليم والسيادة. في حين ينظر **(حامد ربيع)** إلى الأمن القومي على أنه مجموعة المبادئ التي تحدد

1 على نميري، **الأمن والمخابرات – نظرة إسلامية**، سلسة دراسات استراتيجية بمركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، دار السودانية للكتب، ط1، 1997، ص 13 .

قواعد الحركة في التعامل الإقليمي المرتبط بضمان وحماية الكيان الذاتي[1]. ثم يعود في موقع أخر ليصفه بأنه تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترمها وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها، لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية[2] هناك إشكالية في الفهم والترجمة لكلمة **National security** بالغة الانجليزية أو **Securite nationale** بالغة الفرنسية فترجمها البعض بالأمن القومي واستخدامها آخرون بمعنى الأمن الوطني.

وظهرت إشكالية التفريق بين القومي والوطني فأخذت بعض الدول بالأمن القومي باعتبارات الدولة الأمة أو الدولة القومية شعب واحد متجانس، لغة واحدة متميزة، تاريخ واحد متصل وعميق وما يحيط من الأساس الاقتصادي الولاء القومي والتميز القومي المتكامل المتناسق وأخذ الآخرون بمعنى الأمن الوطني للتفريق بين الوطن والإقليم مثلا وكذلك لاعتبارات قد تتصل بعدم كمال محددات الدولة ولكن هذا لا يمنع أن تأخذ مثل تلك الدولة بمصطلح الأمن القومي.

المحور الثاني: التحديات الداخلية للدولة الليبية

يتخذ تهديد الأمن أنماطاً متعددة، بحسب تعدد المجالات المرتبطة بالأمن ذاته إذ يكفي أي منها لإحداث خلل في مسيرة الدولة، لما يترتب على ذلك من تأثير في استقرارها وفيما يلي نعرض لتلك الأنماط بمجالاتها المختلفة (الأمنية والسياسة، والاقتصادية).

أولاً: التحديات السياسية والأمنية:

تعد هذه التحديات من أكبر المشكلات والمصاعب الداخلية التي تواجه الدولة الليبية .يشكل الاضطراب الأمني في ليبيا تحديا للمسار السياسي وقد أدى التركيز على معالجة القضايا الأمنية إلى التأخير في إيجاد آليات لتطوير العملية السياسية. ورغم توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني، إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تغير خطط الحكومة

1 – حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي وإستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، بيروت، 1980، ص 179. 19.

2 – حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص33 .

في هذا المجال وبالتالي أضحى الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد إخفاق أغلب الخطط والبرامج التي تم اعتمادها[1].

ومن أهم الصعوبات الداخلية التي تواجه وتعيق بناء الدولة في ليبيا ما يلي:

1. انتشار السلاح غير المقنن.
2. توظيف النزعات القبلية والجهوية من الأنظمة المعادية للاستقرار في ليبيا.
3. استغلال مناخ الديمقراطية بأنشطة ضارة بمصالح ليبيا.
4. الهجرة الوافدة من الجوار الأفريقي وانعكاساتها الأمنية كمشاكل الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.
5. مشاكل النزوح الناتجة عن الحروب والظروف الطبيعية والاقتصادية في بغض بلدان الجوار مثل نزوح المواطنين السوريين إلى ليبيا بعد اندلاع الحرب في سوريا وتدهور أوضاعها.
6. ارتفاع الأسعار الهائل وتردي الوضع السياسي وذلك نتيجة لتعدد الحكومات والأشخاص على الحكم والصراعات الحزبية على السلطة وغيرها من المشاكل التي أدت إلى تدهور الوضع الأمني والسياسي في ليبيا.

ثانيا :التحديات الاقتصادية والاجتماعية

في تدني المنظومة الأمنية وعدم قدرة الدولة الليبية على بسط سيطرتها الكاملة على الحدود، أضحي الملف الاقتصادي يشكل خطرا جسيما على مستقبل الدولة خاصة بعد انخفاض معدلات التصدير ومراحل الانخفاض في سعره، حيث أن الدولة الليبية تعمل على دعم السلع التموينية والمحروقات وتباع بأرخص الأسعار للمواطنين مقارنة بدول الجوار الليبي، مما أدى إلى اتساع ظاهرة التهريب بحيث أصبحت خزينة الدولة تتكبد خسائر كبيرة جدا، وهو الأمر الذي يهدد الأمن الاقتصادي الليبي على كافة المستويات[2].

1 – إبراهيم سلمان الضراط، **ميلاد ليبيا الدولة**، المعامرة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2013.

2 – السنوسي بسيكري، **عثار الثورة ومخاض الدولة**، ط1، بنغازي: مطبعة التقنية الرقمية،2013م، ص91

وهو الأمر الذي زاد من مخاوف الليبيين وجعلهم يصطفون في طوابير طويلة لسحب ودائعهم من المصارف والحصول على خدماتهم الضرورية التي حصل فيها ارتفاعاً كبيراً في معدلات أسعارها بسبب النزاع والانقسام الحاصل.

ولقد تعرض النسيج الاجتماعي في ليبيا إلى العديد من التحديات بسبب حرب التحرير وما ترتب عنها جراء انحياز بعض المدن للثورة، ومدن أخرى كانت موالية للنظام السابق، وقد ترتب على ذلك سقوط الكثير من الأرواح من الطرفين، وتهجير أعداد كبيرة أخرى في الداخل والخارج، ونظرا لتأخر الجهات الرسمية في تحقيق المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية لرأب الصدع وتأميم الجراح بين أبناء البلد الواحد، مما انعكس ذلك على المزيد من استمرار الصراعات المسلحة، وعمليات الانتقام بين بعض المدن والقبائل في ظل عدم الاهتمام من سلطة الدولة وضبط الأمن، الأمر الذي بات ينذر بنشوب حرب أهلية واسعة في ظل تزايد الاستقطاب السياسي والجهوي والقبلي، وهو من أكبر مهددات الأمن القومي ما لم يتم تدارك ذلك بحوار شامل وتوافق يفض بحل للأزمة السياسية.

المحور الثالث: المهددات الإقليمية في الجانب العربي

إن واقع المهددات الإقليمية في الجانب العربي تتمثل في ثلاثة أصعدة أساسية تتراوح بين مفاهيم (التجزئة– الحدود السياسية – والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي).

ومن خلال هذه الوضعية فإن مواقع الضعف في الجسد العربي انطلاقا من عناصر قوته التي لم تستغل كما يجب ليصبح "الوضع العربي" امتداد إقليمي يفرض مخاطر جمة باعتباره امتداد أفقي لا يوازيه أي امتداد رأسي مما يجعلها في خطر دائم، كما أن طول الشواطئ العربية أفرزت عبء الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية. إضافة إلى ما تمثله كثافة التكتل الديموغرافي المحيطة بالمنطقة العربية من مخاطر عليها، هكذا تحولت مقومات الأمن العربي من نعمة تفضيلية إلى نقمة تفصيلية. ناهيك عن تفتت الثروة القومية بين الدول العربية وتدني مستوى الإنتاجية وانكشاف الأمن الغذائي. وتفشي أزمة المديونية المرسخة للتبعية البارزة أساسا في حجم المبادلات العربية المتنامية مع الخارج، والتي بلغت نسبتها 92.5% مقابل نسبة 7,5 % فحسب بين الدول العربية عام 1985.

بالإضافة إلى الوضعية الداخلية المتأزمة للمنظمة العربية نتيجة غياب الديمقراطية الحقيقية، وانعدام احترام الشعب العربي واختياراته، واختلاف الأنظمة السياسية للدول العربية وتفشي النزاعات الترابية فيما بينهم، مما خلق خلافات بينية يصعب تذويبها وإرجاعها إلى حجمها السابق. أمام هذه الوضعية المتأزمة أصبحت المنطقة العربية محل أطماع الدول الغربية بسبب موقعه الجيوسياسي المهم والحيوي على المستوى الدولي ومخزونات أرضه. من مقومات الحياة الغربية من مواد أولية، مما أذكى مفهوم الاستعمار القديم في عهد الحركات والاستعمارية الجديد في عصر العولمة والشراكات غير المتكافئة[1].

وباعتبار أن دولة ليبيا هي من بين هذه الدول العربية، بالتالي فإنها ليست استثناء من بين هذه المهددات والمخاطر التي تمس كافة الدول العربية وتهدد أمنها القومي، وإذا تعمقنا قليلاً في المهددات المباشرة التي تمس وتهدد الأمن القومي الليبي قد تمثلت مباشرة في بعض التدخلات المباشرة في الشأن السياسي الليبي الداخلي من بعض دول الجوار وبعض الدول الإقليمية الأخرى.

وقد برز ذلك مؤخراً وبشكل واضح، تمثل في أطماع واضحة من بعض الدول في ثروات ليبيا، حيث أن الجارة مصر ذات المائة مليون نسمة التي تعاني من أزمة اقتصادية حادة، وارتفاع نسبة البطالة فيها، وانتشار الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، الأمر الذي جعل من ليبيا محل أطماع لتمدد دولة مصر في ثرواتها، خاصة بعد سيطرة العسكريين فيها على الحكم بعد إجهاض ثورة يناير عام 2011، وقد أثارت تصريحات بعض السياسيين والإعلاميين المصريين مزاعم حول أحقية مصر في الجزء الشرقي لليبيا وتدخلاتهم العسكرية في ليبيا وقد بدأت بوادره من خلال دعمهم لقوات حفتر التي تتصدر حملة انقلاب على ثورة 17 فبراير، وبالتالي تشكل كل هذه الأطماع في ظل وجود حكم عسكري في دول الجوار الإقليمي مهدداً جسيما للأمن القومي الليبي[2].

---

1 – حكيم التوازني، **الأمن القومي العربي تحت مجهر التشخيص الواقعي**، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 25 ديسمبر 2010، http://www.inokarabat.com/s8277.htm

2 – شيماء البدوي: **مصر لا تستطيع أن تعيش علي مواردها الداخلية فقط**، موقع البورصة بتاريخ 19 سبتمبر 2014، http://www.alborsanews.com/ 2020/09/19، 09 23

المحور الرابع: رؤية مستقبلية واستراتيجية للأمن القومي الليبي

يعتمد التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة في ظل المتغيرات الدولية على الأحداث المستقبلية سواء كان هذا المستقبل قصير الأجل أم طويل الأجل، فإن وظيفة صانع التخطيط الاستراتيجي هي اختيار البديل الذي يتوقع حدوثه في المستقبل إذن المستقبل هو أساس صناعة التخطيط الاستراتيجي ولا مكان للماضي في عملية التخطيط الاستراتيجي في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد والتخطيط الاستراتيجي هو يسعي لتشكيل المستقبل، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي واحد من أهم المسئوليات الأساسية في إدارة أي دولة، وفهم عامل البيئة الإستراتيجية لكل مخطط استراتيجي يجب على المخطط للإستراتيجية القومية الشاملة أن يدرس القيم لكلتا البيئتين. للإستراتيجية الوطنية وكذلك الدولية وتفاعل تأثيرها عند التخطيط، لان جوهر الإستراتيجية أنها خطة عمل معدة لتحقيق غاية ما يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات لإنجازها ولا بد لها أن تكون هادفة[1].

تستخدم الإستراتيجية للدلالة على الأهداف، وبالتالي ارتبطت الإستراتيجية بالسياسة وهي صفة سياسية، فالسياسة هي الوسيط الذي ينشأ فيه العمل الاستراتيجي هدفا وتخطيطا، إذن الإستراتيجية هي أداة للوصول إلي تحقيق الأهداف الموضوعة، وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولا إلى تلك الأهداف، بعبارة أخرى، فإن الإستراتيجية هي الحاضر والمستقبل، وهي تحديد المناهج والأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور، وهي تتضمن بالضرورة، ترجيع تصور على تصور بديل آخر[2].

إن الإستراتيجية ليست قاصرة على المجال العسكري دون غيره من المجالات، بل في كل مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية والأمنية تتضح فيه الأهداف بوضع الإستراتيجية الملائمة مستعينة باليات محددة لتحقيق الأهداف. إن عوامل نجاح الإستراتيجية الحديثة هي عمل خطة خمسيه بما يتضمن المراحل المطلوبة وإدارة علميات صراع المصالح الدولية ومواجهة

1 – محمد العباس الأمين، **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي**، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم، ط1، 2011، ص 50.

2 – عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية**، دار مجدالاي، عمان الأردن، ط1، 2006، ص7.

الاستراتيجيات الأجنبية من خلال الإستراتيجية الوطنية وليس الخطط المرحلية بما يتناسب وإدارة صراع المصالح الدولية ومواجهة المهددات الأمنية:

- عسكريا وأمنيا المحافظة على قومية القوات المسلحة وقوات الشرطة والأجهزة الأمنية بإحكام التوازن القومي في بنائها.
- تطوير القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن حتى يكون في مصاف الأجهزة العالمية تشجيع البحث العلمي وربط مراكز البحوث والمؤسسات البحثية بالقضايا الإستراتيجية والمصالح الوطنية.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال تقنية المعلومات.
- السعي لتأسيس وتعزيز الشراكة الوطنية التي تقوم على العدل والمساواة وكفالة الحريات والتداول السلمي للسلطة وسيادة حكم القانون السعي لتأسيس شراكات دولية مع الأسرة الدولية تقوم على مبدأ ربط المصالح.
- تطوير استراتيجيات القطاع الاجتماعي والإعلامي والتعليمي والبحث العلمي لتنطلق على خلفية المصالح الإستراتيجية الوطنية والقضايا والتحديات والمهددات الأمنية.
- التخطيط للاقتصاد الليبي من منظور عالي ليستصحب القدرات والموارد الطبيعية الوطنية والفرص المتاحة عالميا والمهددات التي تواجه ذلك.

الأبعاد التي تساهم في صناعة منظومة حديثة[1]:

البعد العسكري:

أ- القوات المسلحة:

1. تأهيل وبناء القوات المسلحة لتصبح قادرة ومستعدة لتنفيذ مهام المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا وتكون صمام الأمان لحفظ الاستقرار السياسي والأمني.

1 – بدر الدين رحمه محمد، **التداعيات الأمنية في ليبيا**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزاوية – ليبيا، 2016، ص 13.

2. تحريم تكوين المليشيات المسلحة خارج القوات المسلحة وجمع الأسلحة من أيدي المواطنين خاصة غير المرخصة في المناطق الحدودية، والتشدد في ترخيص السلاح وحمله من الأسواق.

ب. الشرطة:

1. تعزيز ثقة المواطن في أداء الأجهزة الشرطية وتقديم الخدمات الأمنية للمواطن وأن يشعر بالاطمئنان والأمن.
2. رفع كافة قوات الشرطة لتتمكن من التدخل السريع لاحتواء الأزمات والسيطرة عليها.
3. بناء الثقة بين المواطن والشرطة وإشراك المجتمع في تقديم المعلومات والمشاركة الإيجابية في حفظ الأمن.
4. إحكام سيادة القانون وتحقيق العدالة الجنائية.
5. احتواء حركة النزوح للمدن وما ينطوي عليه من مهددات أمنية.

ج. جهاز الأمن:

1. فرض هيبة الدولة من ظروف ومتغيرات جديدة.
2. وضع خطة دقيقة ومنفصلة لتأمين المدن الكبرى من الفوضى والاحتراب وتبادل النيران.
3. التركيز على العمل الوقائي لحماية المكتسبات من الاختراق الخارجي بناء علاقات إيجابية ثنائية وإقليمية متميزة مع الأجهزة الأمنية النظيرة دعما لاستقرار المنطقة والنظام الأمني الإقليمي.

البعد السياسي:[1]

1. الاهتمام بعلاقات ليبيا استراتيجيا في المحيط العربي والفضاء الأفريقي.
2. التعامل الإيجابي مع جميع المؤسسات الدولة مع قضايا التنمية والعدالة والمساواة.
3. ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتحول السلمي للسلطة واحترام التعددية السياسية.
4. الاهتمام بالإعلام والخطاب السياسي الذي يساعد في حفظ الأمن القومي.

1 – المرجع السابق، ص 14.

5. تحسين كفاءة التعليم العالي مع تأهيل بنياته ومراجعة مناهجه لتستوعب المستجدات العلمية والتقنية وتطبيقاتها لصالح برنامج التنمية المستدامة وحفظ الأمن.

البعد الاقتصادي:

1. الاعتماد على الذات وإعلاء قيم الإنتاج.
2. تبني خطط تنمية اقتصادية متوازية في كل إقليم مثل الجنوب الليبي وتحديد الأولويات التنموية للمناطق الأكثر تخلفا وتوفير الموارد وحسن إدارتها ومع محاربة الفساد.
3. ليبيا تمتاز بالبترول وثروة هائلة من الموارد الطبيعة استغلالها على أكمل وجه في الدخل عبر التنمية المتوازنة، وفي الخارج لنشأة علاقات إيجابية لتكون ليبيا دولة محورية.
4. محاربة العطالة والبطالة في أوسط الخريجين والشباب والمرأة لان البطالة أكبر مهدد أمني للنسيج الاجتماعي في الدولة.
5. تحسين أداء الاقتصاد ببناء مؤسسات هياكل إدارية قوية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
6. تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية الليبية إلى دول الجوار لخلق تكامل اقتصادي مع البلدان العربية والأفريقية.
7. النهوض بالصناعات وتأهيل البني التحتية وبناء ليبيا وكل ما دمرته الحرب.

بعد منظمات المجتمع المدني[1]:

1. رفع قدرات المنظمات الطوعية الوطنية وتدريب كادرها للمشاركة الإيجابية في قضايا البناء.
2. العمل على تجميع المنظمات الوطنية الصغيرة في منظمات أكبر ذات دور فاعل واختيار الكوادر ذات كافة.
3. استغلال منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة السلام ونبذ الحرب وبث روح المحبة والإخاء بين أفراد الشعب الليبي.
4. إدانة الطرح الجهوي والقبلي وتعزيز الانتماء الوطني والتجنس الاجتماعي بين الشعب الليبي.

---

1 – المرجع نفسه، ص 15.

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة والمتعلقة بمحددات الأمن القومي الليبي بعد ثورة 17 فبراير 2011، أن الفراغ السياسي والأمني في ليبيا بعد الثورة قد ساهم في تدني هيبة الدولة ولم يمكنها من بسط نفوذها على كافة التراب الليبي بخاصة الحدود البرية والبحرية، واستغلت من المهاجرين الغير شرعيين الذين اتخذوا من ليبيا ممراً لهم، ونتيجة لتردي الأوضاع الأمنية علي الحدود (البرية والبحرية) فقد صارت هذه الحدود مصدر خطر على ليبيا ودول جوارها نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الغير شرعيين الوافدين من أفريقيا والمتخذين من ليبيا بوابة عبور لهم، إضافة لعمليات التهريب للمخدرات والمواد الأساسية المدعومة من ميزانية الشعب الليبي، ومن جهة أخري نستنتج أن الجماعات المتطرفة التي تنشط في بعض الدول الأفريقية أنها تجد في ليبيا بيئة مناسبة لتواجدها وانتشارها، ويساعدها في ذلك انتشار السلاح وتدني المستوى الأمني.

كما نستخلص من هذا الدراسة أن الانقسامات السياسية والاجتماعية في ليبيا والتي أدت بدورها إلى نشوء جسمين تشريعيين ومتنازعة على الشرعية في ليبيا، إضافة إلى حكومتين تنفيذيتين، وقوات من الجيش لكل جسم تتنازع الشرعية فيما بينها، وأدت من خلالها إلي نشوب الصراع حول آبار النفط الذي تفل وتتعرض للخروقات الامنية في بعض الاحيان والذي بات يهدد الدولة الليبية في أمنها الاقتصادي.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الإسراع في بناء مؤسسات الدولة التي تعرضت إلى الكثير من العراقيل بعد الثورة، والتي استشري فيها الفساد طيلة الأربع عقود الماضية.
2. ضرورة إيجاد حكومة قوية تدرك خطورة المرحلة الراهنة، وتمتلك رؤية واضحة للخروج من هذه الأزمة.
3. يجب إنهاء الانقسام السياسي والتفكك المجتمعي، بإيجاد جسم تشريعي واحد تنبثق عنها حكومة واحدة تمثل كافة أفراد الشعب الليبي.

4. يجب بسط سيادة الدولة على كامل التراب الليبي ومراقبة الحدود البرية والبحرية، من خلال تقوية الأجهزة الأمنية وتدريبها بالأساليب الحديثة للرقابة على الحدود.
5. ضرورة توجيه الخطاب الديني لمحاربة ظاهرة التطرف الفكري والتشدد الديني، وتوجيه الخطاب الإعلامي في نشر الفكر المعتدل، والتحذير من تنامي هذه الجماعات.
6. يجب على دول الجوار والدول الصديقة أن تساعد الشعب الليبي للخروج من هذه الأزمة ومنع أي تدخلات في شؤونه الداخلية من أي طرف.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم الضراط، ميلاد دولة الليبية المعاصرة، بنغازي، الطبعة الأولى، 2013.
2. أحمد السويدي، مصطلحات عامة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
3. حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980
4. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984
5. السنوسي بسيكري، عثار الثورة ومخاض الدولة، بنغازي، مطبعة التقنية الرقمية الطبعة الأولى، 2013
6. صالح الكيالي، الأمن القومي العربي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997.
7. عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدالاي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006
8. علي نميري، الأمن والمخابرات – نظرة إسلامية، سلسلة دراسات استراتيجية بمركز الدراسات الإستراتيجية – الخرطوم الدار السودانية للكتب، الطبعة الأولى، 1997.
9. محمد الأمين، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2011.

ثانيا: الأوراق العلمية:

1. بدر الدين رحمة محمد علي، التخطيط الاستراتيجي لبناء منظومة أمنية حديثة، مركز دراسات المستقبل، 2016

رابعا: الشبكة العالمية للمعلومات:

1. حكيم التوازني، الأمن القومي العربي تحت مجهر التشخيص الواقعي، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 25/ ديسمبر/ 2010 http://www.mokarabat.com/s8277.htm

2. زكريا حسين، عن الأمن القومي، بتاريخ 16 -11- 2002، نشرت علي موقع الخيمة، http://www.khayma.com/
3. السنوسي بسيكري، انتخابات المؤتمر الوطني الليبي وخيارات الكتل الفائزة، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع http://studies.aljazeera.net/
4. شيماء البدوي، هيكل: مصر لا تستطيع أن تعيش على مواردها الداخلية فقط، موقع البورصة بتاريخ 19سبتمبر 2014، 09:23، http://www.alborsanews.com
5. عادل عبد الحفيظ كنديز، ليبيا وتبعات الفصل السابع، موقع ليبيا المستقبل www.libya-al-mostakbal،2013/07/06
6. عبد الله الرابطي، مراحل انتقال السلطة في ليبيا منذ إعلان التحرير وحتى الانتخابات العامة، بتاريخ 06/يونيو/2012، الساعة 00:35،http://www.eanlibya.com/archives/5551
7. مجلس النواب يكلف الثني بتشكيل الحكومة، صحيفة الوطن الليبية، 01/ سبتمبر/ 2014، محمد الرقيعي، وكالة الأنباء الليبية، تقرير حول الاتفاق الليبي الأوروبي للتصدي لظاهرة الهجرة الغير شرعية، التاريخ 07/01/2020، الساعة 14:00.
8. المحكمة العليا تقضي بحل البرلمان، وكالة الأنباء الليبية، 06 / 11 / 2014، http://www.lana-news.ly/ara/news/view/61294،11:0
9. محمود جبريل في مقابلة له على قناة العربية، التاريخ 10/05/2013، الساعة 01:36، الموقع https://www.youtube.com/watch?v=6wTxcSBUOJo
10. المؤتمر الوطني العام يعلن حالة النفير ويكلف الحاسي، 25موقع الرصيفة الإخبارية، /08/2014، http://www.alrseefa.net/archives/16398،05:55